الشفافية ومراقبة الفساد

م.د.عماد الشيخ داود*

تقديـــم

من خلال المتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ، ونتيجة للمعاناة من الآثار السلبية لظاهرة الفساد التي تصاعدت وتائرها متزامنة مع تلك المتغيرات .

توصلت الدراسات المعنية بالشأن المذكور الى اتباع ثلاثة شروط رئيسة هي :- (الشفافية) ، (المساءلة) ، (حسن الحكم) للحد من شأفة الفساد في ارجاء المعمورة من جهة ، وارساء دعائم لبناء مجتمع التنمية البشرية المستدامة من جهة اخرى ثانية .
فضلا عن شرط رابع يأتي كعامل مساعد لتلك الشروط هو (التنافسية) بشقيها (الاقتصادي والسياسي) التي من خلالها مجتمعة يمكن تحقيق اكبر قدر من المشاركة السياسية ، والتمتع بالحقوق ، والتوزيع العادل للفرص وللثروة وبما يخدم جميع افراد المجتمع .
عن تلك الشروط واسباب الفساد السياسي في الوطن العربي ومقترحات قياسه طبقا لظروف المنطقة العربية ومعطياتها ، تقوم هذه الورقة باستعراض الاتي :-

اولا - في معنى الفســـاد / :-

مما لا ريب فيه ان ظاهرة الفساد قالت في توصيفها العديد من الاراء نظرا لكثرة اساليبها وتنوع سبل تغلغلها الضارة في مفاصل الدول والمجتمعات . فهي تارة تأخذ معنى (الرشوة) ، وفي اخرى تأخذ معنى (الاختلاس) ،وفي ثالثة تأخذ معنى (المحاباة) ، او (التدليس) ، او (الحياد عن الحق) ... الخ من المعاني المعبرة عن اخطبوطية اذرع الظاهرة المشار

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

اليها ، التي تتفشى بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر او دولة واخرى بحسب مديات التقدم فيها او التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني لديها ، فضلا عن سبل تنشئة افرادها وطبيعة الثقافة السائدة تبعا لتلك التنشئة ، اضافة للعديد من المسببات الاخرى . الامر الذي ترك الدارس للظاهرة والمتتبع لتشعباتها يختلف مع غيره من الدارسين والباحثين في المجال ذاته للوصول الى تفسير جامع شامل لها. مما جعل الاتفاق على مفهوم واحد مهمة شاقة وفي غاية التعقيد . غير انه على الرغم من كثرة صور الظاهرة وتنوعها حاول العديد من الباحثين وكذلك القائمين على الندوات والمؤتمرات التي ادارتها منظمة الامم المتحدة (بعض الاحيان) الوصول الى توصيفات تهدف الى التعريف بالظاهرة في الكثير من جوانبها حتى يتم التمكن بشكل او بآخر من تطويق الظاهرة وتحديد بعض معالمها الرئيسة .

لذا وبغية جعل هذه التفسيرات في دائرة الضوء سنتناول اكثر من تعريف بالاستعراض والشرح في مسار يمكن ان يوضح الكثير من حدود المفهوم وبالتالي الاحاطة به قدر الممكن .

حيث نجد لدى (سوزان – روز اكرمان) ان الفساد هو :-

(احد الاعراض التي ترمز الى وقوع خطأ في ادارة الدولة)

أي بمعنى ان المؤسسات التي صممت لادارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة اصبحت تستخدم بدلا من ذلك ، كوسيلة للاثراء الشخصي وتقديم المنافع الى الفاسدين [1] .

او هو ((سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ، تطلعا الى مكاسب خاصة مادية او معنوية ، او هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة انواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة))[2]

على حد تعبير (ج . س . ناي) عندما يربط الظاهرة بمخالفة الواجب الرسمي ، وانتهاك القواعد القانونية لتحقيق المنافع الخاصة .

في حين يرى صندوق النقد الدولي ان للفساد توصيفا آخر هو :

(علاقة الايدي الطويلة المتعمدة التي تهدف استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد ، او لمجموعة ذات علاقة من الافراد)[3] . من ناحية اخرى

[1] - سوزان– روز اكرمان/الفساد والحكم / فؤاد سروجي (مترجم) /عمان/ الاهلية للنشر/2003 / ص

[2] - نقلا عن / محمد محمود ربيع (محرر) / موسوعة العلوم السياسية / جامعة الكويت / 1994 / ص 489

[3] - IMF / Corruption Around the world / IMF working paper / 1998 / P.8

وبالنظر لتعقد الظاهرة لجأ باحثون (معنيون) بدراسة الظاهرة الى اشكال عدة من التصنيفات بغية تحديدها والتعرف عليها بشكل اكثر دقة . من ذلك التقسيم الذي اعتمده (أ. د محمود عبد الفضيل) مستندا فيه الى تعريف البنك الدولي للظاهرة على انها :-

((استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي))

حيث قسم الفساد الى /

أ / فساد صغير / ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة / وآلية وضع اليد على المال العام / والحصول على مواقع للاقارب .

ب/ فساد كبير / يشمل صفقات السلاح ووكالات تجارية للشركات عابرة القومية .[1]

جدير بالذكر ان (د. ناصر عبيد الناصر) قسم الظاهرة الى مجموعة من التصنيفات قائمة على اساس ان الفساد يعد (من السلوكيات اللاأخلاقية للموظف العام) وهي [2] :-

أ/ فساد يرجع لاسباب اقتصادية / - الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشاوي .
- تفاقم الازمات الاقتصادية .
- ارتفاع معدلات البطالة .

ب/ فساد يرجع لاسباب سياسية / - غياب القدوة السياسية كمثل للتضحية .
- تفشي البيروقراطية الحكومية .
- المغالاة في مركزية الادارة الحكومية ، وضعف اداء السلطات الثلاث (تشريع ، تنفيذ ، قضاء)

جـ/ فساد يرجع لاسباب سوسيو- ثقافية / - الولاءات الاسرية .
- الولاءات الاثنية والقبلية .
- ميول عرقية وعنصرية .

تجدر الاشارة الى تصنيف آخر للفساد تم اعتماده في دراسات اخرى بالاستناد للتعريف القائل بأنه :-

[1] - انظر / البنك الدولي للانشاء والتعمير / تقرير عن التنمية في العالم 1997 / مركز الاهراملترجمة / القاهرة / 1997 / ص 112 . وكذلك / محمود عبد الفضيل / الفساد وتداعياته في الوطن العربي / المستقبل العربي / العدد 243 / مايس 1999 / ص 4 – 5 .

[2] - ناصر عبيد الناصر / ظاهرة الفساد / دمشق / دار المدى / 2002 / ص ص 67 – 68

((اساءة الى الثقة العامة ، واعتداء على النزاهة التي ترجى في الموظف العام ، وانه النخر في جسد المجتمع الذي يفضي الى تهتكة وسقوط القيم الاخلاقية فيه ، الناجمة جميعها عن تفكك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة لمصداقيتها في الممارسة)) .

جدير بالذكر وبالمقابل من تفسيرات الفساد وتصنيفاته المشار اليها التي من الصعوبة بمكان التعرض لها برمتها ، هناك الكثير من المتغيرات التي اسهمت في استشراء الظاهرة في العقود الاخيرة تبلورت الرؤية في اثارها من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية الآخذة بنظر الاعتبار ارتفاع وتائر المعاناة عالميا من آثار هذا الوباء الخطير ، من هذه المتغيرات / [1] :-

أ/ اتمتة العمل وانتشار المعرفة التقنية على نحو واسع .
ب/ النزوع نحو آليات اقتصاد السوق وتخصيص القطاع العام .
ج/ تحرير التجارة وحرية انتقال الاشخاص والاموال والسلع عبر الحدود .
د/ اشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم ، وعدم قدرة
القوانين الداخلية مواكبتها .

من جهة اخرى حري بنا القول كما ان لظاهرة الفساد مدخلات (مسببات) فأنه من الطبيعي ان تكون لها مخرجات (آثار) تنعكس على المجتمعات التي تعاني من ثأليل الفساد وقد رصدت الكثير من الدراسات المعنية بالشأن المذكور العديد من تلك الآثار نوجز اهمها بالآتي [2] :-
أ/ الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلدان .
ب/ يسهم الفساد في تردي نظم التعليم ، والنظم الصحية التي تعد ركائز اساسية لبناء الانسان الذي هو هدف التنمية المستدامة وغايتها. التي يؤخر الفساد ديمومتها وتطورها كتحصيل حاصل .

[1] - لمزيد من التفصيل / م . ن / ص ص 109 – 121 .
[2] - انظر في ذلك / عطية حسين افندي / الممارسات غير الاخلاقية في الادارة العامة / في مصطفى كامل السيد (محرر) / (الفساد والتنمية) / القاهرة / مركز دراسات وبحوث الدول النامية / جامعة القاهرة / 1999 / ص 58 وما بعدها .

جـ/ تشويه عناصر النفقات الحكومية ، وزيادة التكاليف الادارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد .
د/ يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفايات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والقرابة والفئوية ... الخ مما يدع المجال فسيحا لتهميش القدرات والامكانات ذات التأهيل العلمي والفني من المشاركة في بناء البلد .
هـ/ اختلال النظام العام في البلاد .
و/ زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم امكانات سدادالدين وذلك لتوجيه الموارد الى غير وظائفها الاساسية .
ز/ تعريض البلاد عند الحالات القصوى لاستشراء الفساد الى امكانية الخرق الخارجي للسيادة .
ح/ يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف ، والانقسامات في المجتمع وكذلك امكانات عدم توفر الاستقرارالسياسي .
ط/ التوزيع غير العادل للثروة بين ابناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر والفاقة والمجاعات وتردي سائر الاحوال المعاشية والاجتماعية .

من خلال ما تقدم وبعد هذا العرض لمفهوم الفساد والمتغيرات التي اسهمت في زيادة وتائره في المراحل الاخيرة ، والآثار الناجمة عن استشراءه ينبغي لنا الانتقال الى مفاهيم اخرى ترتبط بالطرف الآخر للعصا التي يرتكز الفساد على احد طرفيها لتشكل المضادات التي تحد من وبائه وتسهم عند تطبيقها بصورة جدية في ازدهار الدولة والمجتمع وسيادة انموذج الحكم الصالح (الذي يعد المرتكز الاساس لنجاح سياسات بناء مجتمع التنمية البشرية المستدامة) وبالتالي تعادل العصا او عند النجاح رجحان الكفة اليها تاركة الفساد في اوطىء نسبه ومن هذه المفاهيم ما سنعرض اليه لاحقا وهي (الشفافية ، المساءلة ، التنافسية ، والحكم الصالح) .

ثانيا - الشفافية / :-

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم . تعبيرا عن ضرورة الافصاح للجمهور واطلاعهم على منهج السياسات العامة وكيفية ادارة الدولة من قبل القائمين

عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء ... الخ من مفاصل الدولة الاخرى بغية الحد من السياسات غير المعلنة او ما يطلق عليه اصطلاحا (سياسات خلف الكواليس) التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح .

لذا ومن اجل التعريف بمفردة الشفافية سوف نبدأ اولا بالمصطلحات اللغوية لايضاح المعنى المجرد للكلمة ، ثم ننتقل بعده لعرض المصطلحات العلمية التخصصية للمفردة الهادفة الى بناء سياسات افضل واكثر نزاهة .

عليه فالشفافية لغة تعني / .

استنادا الى الجذر (شفف) في اللغة العربية .

(الخفة ورقة الحال) ، او (الشيء القليل) جمع اشفاف ، او الشيء الرقيق الذي يرى ما خلفه طبقا لتفسير معنى (الشفّ) لغويا [1] .

اما في اللغة الانكليزية فتعني المفردة / (Transparency) :-

الوضوح (Obvious) ، او الشيء الجلي (أي هي كما الصورة المرسومة على زجاج يجلى للعين من خلال نور يشع خلفها)[2] .

او بشكل اكثر اقتراب من المعنى المطلوب لدينا تعني / كل ما يمكن استيعابه وفهمه بسهولة او ما يتيسر استيضاحه واكتشافه بيسر /[3] .

واذا ما انتقلنا من المفهوم اللغوي الى المعنى الاصطلاحي لمفردة الشفافية بعدها اسلوبا علميا لمكافحة الفساد ، ينبغي علينا عرض اكثر من تفسير للمفردة التي تناولتها روىء الدارسين طبقا للتقسيمات الآتية :-

أ. **<u>التفسير من زاوية صنع السياسة العامة وتنفيذها / :-</u>**

تحت هذا التفسير يظهر لنا تعريف (د. صلاح زرنوقة) مدى ارتباط الشفافية بصنع وتنفيذ السياسة العامة عندما يشير الى انها تعني / -

/ - (آلية الكشف عن الفساد ، بأن يكون الاعلام (والاعلان) من جانب الدولة عن انشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ)[4]

---

[1] - انظر / خليل الجر / م س ذ / ص 716 – وكذلك محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي / مختار الصحاح / الكويت / دار الرسالة / 1983 / ص 342 .

[2] - Webesters II / Dictionary / N.Y / Houghtom m. company / 1984 / P.722 .

[3] - Oxford Dictionary / London / Oxford press / 1959 / P.464

وكذلك / منير بعلبكي / قاموس المورد 86 / بيروت / دار العلم للملايين / 1986 / ص 985 .

[4] - صلاح زرنوقة / الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية / مجلة النهضة / العدد (1) / 1999 / ص 156

وهو ما ينطبق حسب ما تراه الدراسة مع تفسير (اندرسون) واهمية دور المواطن لديه في صنع السياسة العامة حينما يورد (ان الافراد يلعبون دورا مهما ومباشرا في صياغة السياسة العامة) كما هو الحال في بعض الولايات (الاميركية) ، حيث يشارك الفرد في مناقشة تلك السياسة والتصويت عليها . بالاضافة الى عرض التعديلات الدستورية في بعض الولايات على المواطنين للتصويت كذلك عليها ، أو قد يصوت الافراد في بعض الاقاليم على اقتراحات زيادة الضرائب قبل اقرارها . ويشير اندرسون في موضع آخر الى ان مصالح ورغبات الافراد لها من الاهمية والمكانة المؤثرة في تقرير السياسة العامة ، حتى في المجتمعات التسلطية والدكتاتورية حيث قد تعنى تلك الانظمة بما يطالب به المواطن لتخفيف عدم الارتياح لديه [1] .

مما تقدم ومن خلال تعريف (د. زرنوقة) و (تفسير اندرسون) نجد ان الدولة ملزمة بالاعلان عن سياستها والتعويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة في اطار من الشفافية والتعاون بغية الوصول بالاهداف الى غاياتها ودرء مخاطر تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات عند صنعها او تنفيذها .

ب. التفسير من زاوية مبدأ فصل السلطات / :-

في هذا المضمار يفسر فيتوتانزي (Vito Tanzi) الشفافية على انها / :- ((التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات ، وبموجبها تحدد الادوار السياسية والادارية داخل الحكومة . وان يتم بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة ، وكذلك توزيعها بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية))[2] .

الذي يبدو من خلاله (كما تجده دراستنا هذه) ان تانزي يحاكي في مفهومه للشفافية الطروحات الفكرية (لمونتسكيو) القائلة بنظرية فصل السلطات . بغية تحقيقها من خلال التمييز بين (القطاع الحكومي وغير الحكومي) من ناحية (وتحديد آلية لتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة) من ناحية اخرى (وكذلك توزيع المسؤوليات بين السلطات الثلاث) من ناحية ثالثة واخيرة الامر الذي يتطابق مع مقولة مونتسكيو :-

[1] - حيمس اندرسون / صنع السياسات العامة / عامر الكبيسي (مترجم) / عمان / دار المسيرة / ط1 / 1999 / ص ص 67 – 69 .

[2] - فيتوتانزي / مشروع دليل شفافية المالية العامة / واشنطن / صندوق النقد الدولي / اكتوبر 1998 / ص 8 .

(الـذوق والحس السـليم يقـوم علـى معرفـة الفـوارق الدقيقـة بيـن الاشياء) [1] .

حيث ان الفوارق بين المستويات المشار اليها في التعريف تمكن من تشفيف العمل الحكومي او بالاحرى تشفيف عمل السلطات الثلاث وكذلك القطاع غير الحكومي انطلاقا من مبدا مونتسكيو القائل بـ (أن توقف السلطة السلطة) من اجل منع الحكام من الوقوع في الاستبدادية وعدم تركز السلطات الثلاث في يد واحدة مما يسمح بتهيئة بيئة ملائمة لنمو الفساد .

ان لافكار تانزي تلك صدى واسع ونقاط التقاء مع غيره من المهتمين بدراسات الفساد وسبل مكافحته من اولئك (سوزان – روز اكرمان) التي تتفق مع تانزي في الكثير من الروىء الا انها تختلف معه عندما تورد بعض الاراء حول عدم تمكن نظام فصل السلطات دوما من تحقيق الشفافية وخفض نسب الفساد ، ذلك انها ترى ان ليس لتجزئة السلطة فعالية دائمة بالضرورة ، لاحتمال تقديمها فرص للزعماء بالاثراء على حساب الغير كما هو حاصل في الفيدراليات المتمسكة بنظام الفصل المذكور . او ان تكون السلطات غير متوازنة القوة في النظام السياسي كما هو عليه الحال في دول اميركا اللاتينية . حيث لا يمتلك التشريع الا القليل من النفوذ ازاء سلطات تكاد تكون مطلقة للتنفيذ متجسدة بأشخاص رؤساء تلك الدول ، فضلا عن هزالة النظام القضائي وتردي احواله مما يفقد الشفافية كل معنى لها ولعل ذلك يتجسد في امتلاك اولئك الرؤساء لحسابات سرية تنم عن عدم عدالة في توزيع الثروة بشكل كفء في بلدان فيها الكثير من مشكلات الفقر والبطالة وتردي الحالة الصحية [2] ، مما يكشف النقاب عن تغييب كامل للجمهور عن العملية السياسية وهو الامر ذاته الذي يجد انعكاس صورته بشكل تام عند تطبيقه على الكثير من النظم السياسية في منطقتنا العربية .

حيث يلحظ المتابع للشأن العربي ان هناك الكثير من التراجع قد اصاب السلطات الثلاث في نظام الدولة ، تسبب في اخراجها عن مهماتها الرئيسة الواجب ان تنهض بها . وباعد بين وظائف تلك السلطات وامكانات تحقيق اسلوب الشفافية في الحكم .

---

[1] - نقلا عن / جان توشار / تاريخ الفكر السياسي / علي مقلد (مترجم) / بيروت / الدار العالمية / 1981 / ص 309 .

[2] - انظر / سوزان - روز اكرمان / الفساد والحكم / م . س . ذ / ص ص 258 - 265 .

ولو تناولنا بداية بالتحليل اولى تلك المؤسسات وهي (المؤسسة التشريعية) لوجدنا ان غالبية البرلمانات العربية او المجالس التمثيلية لا تحقق الغاية التي انشئت من اجلها ، فهي في حقيقتها لا تعدو ان تكون مجالس استشارية غالبية اعضائها لم يصلوا الى المقعد النيابي عن طريق صندوق الاقتراع (وان كانوا مروا عليه صوريا) ، بل اوصلهم رضى سدة الحكم عنهم ومحاباتها لهم مما اسهم (وبشكل ملموس في العديد من البلدان العربية) ان يتولى شخص من اصحاب الولاء المطلق رئاسة تلك المجالس لفترة ليست بالقصيرة ولعدة دورات متتابعة ، يكون على الاغلب اما احد اعضاء حزب الرئيس الحاكم البارزين ، او قريبه ، او صهره ، او من افراد عشيرته .. الى غير ذلك من وسائل الاتصال والاقتران والمحسوبية .

فضلا عن ذلك ففي الانموذج العربي للمجالس التمثيلية قد لا تجد احزاب متنافسة ولا تعددية حزبية ، حيث يمنع النظام السياسي كل شكل من اشكال الحزبية والتنافسية السياسية القائمة بينها، وهو ما تنص عليه الكثير من الدساتير العربية التي أما صدرت بمنحة من الحاكم وتفصيله ، او وردت برغبة اجنبية خارجية رسمت خارطة الطريق لتلك البرلمانات المدجنة . مما يفقد تلك المجالس قدراتها وسلطاتها في (مساءلة برلمانية جادة) وحث على (تشفيف العمل الحكومي) ، و(مراجعة واقرار الميزانية العامة) او (إبداء رأيها بشأن قرارات خطيرة كقرارات الحرب احالها الحاكم لها وكتب رأيه مسبقا في قرار الإحالة) لتتحول تلك المجالس الى قاعة للمزايدات الرخيصة واطلاق الشعارات الرنانة ، تاركة الشعب الذي تمثله يلاقي مصيره الاسود ليس له من مساعد الا رحمة الله ولطفه .

لذلك نجد ان الكثير من حوادث الفساد والنهب المنظم اقترفها من يسمون انفسهم ممثلوا الشعب ، الذين وجدوا انفسهم في مقاعد نيابية صورية للمصادقة على نهب الحاكم المستبد ، فأثروا استغلال مواقعهم للاسراع بقضم ما يستطيعون من كعكة المال العام ، تحت ستار مصلحة الوطن والمواطن والحفاظ على المصلحة العامة التي اصبحت في واقعنا العربي مجرد كلمة من التراث .[1]

[1] - حول تفاصيل ادق وحالات متلبسة راجع / التقرير الاستراتيجي العربي / الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام / القضاء المصري وقضايا الفساد على الموقع الاليكتروني :- حول تفاصيل ادق وحالات متلبسة راجع / التقرير الاستراتيجي العربي / الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام / القضاء المصري وقضايا الفساد على الموقع الاليكتروني :- . http :// www . ahram . org . eg / acpss /

من ناحية ثانية وبنظرة تحليلية لسلطة اخرى من السلطات الثلاث هي (السلطة التنفيذية) نجد انها في النظام السياسي العربي تشغل موقع السلطة المهيمنة على باقي السلطات ، حين يتمتع (الحاكم) فيها بصلاحيات تكاد تكون شبه مطلقة تجعله دوما من له كلمة الفصل الاخيرة في جميع القرارات والتشريعات بحكم ما خوله واتاحه له الدستور (الذي اضفى الحاكم عليه كل اللمسات الفنية الجميلة التي تجعل من منصبه مطلقا يمسك بزمام جميع الامور) .
جدير بالذكر واضافة للسلطات المطلقة للحاكم في النظام المذكور ، اصبح ذلك النظام وفي الكثير من الدول العربية يعمل وفق آلية (الاسرة الحاكمة) و(توارث العروش) مهما كان الشكل الذي وصل به الحاكم للسلطة (ثورة شعبية ، انقلاب عسكري ، اقصاء حاكم ، انقلاب الولد على ابيه ، ولاية عهد ... الخ)

.
الامر الذي يستبعد الشعب ويصادر رأيه التام في اختيار حكامه ، مما يتنافى وقواعد الحكم الصالح التي ينبغي السير على نهجها . وفي الاطار ذاته (للسلطة التنفيذية) نرى الحكومة في الوطن العربي شأنها شأن منصب الحاكم ، يستمر من يتولى فيها منصب وزاري لفترات ليست بالقصيرة ، بالاضافة الى ان الحقائب المهمة في الوزارة يعهد بها الى افراد مضمون ولائهم سلفا يكونون في الاعم الاغلب من افراد الاسرة الحاكمة الذين يمضون سنوات او عقود بعض الاحيان في مناصبهم الوزارية ، واذا ما حصل أي تعديل فأنهم يتبادلون الحقائب فقط ، ثم ما يلبث احدهم الا ان يعود بتعديل آخر الى ذات المنصب الذي سجل بأسمه منذ زمن بعيد .
اما المناصب الادنى مستوا من الحقيبة الوزارية في السلطة التنفيذية فيشغلها دوما المؤهل من اصحاب العلاقات القرابية او من يشملهم مبدأ المحاباة ، وهي امتيازات تجعل من يتولى المناصب الادارية يتمتع بالحصانة من المساءلة بحكم صيغ الارتباط السالفة . لذلك تكون ابواب المال العام مفتوحة بلا رقيب امامه ، والمنصب الحكومي تشريف له للاثراء على حساب الغير .
ان اشكال الارتباط السالفة وطبيعة اسناد المناصب الوزارية والحكومية تجعل النموذج الذي رسمه (جيمس سكوت) في دراسة له عن الفساد والذي يدعى

بأنموذج (الرئيس – العملاء) ينطبق تمام الانطباق على الوضع العربي الراهن وشكل الانحراف المرصود فيه .[1]

من ناحية اخرى وفي انموذج مبتكر وجديد للديمقراطية في الوطن العربي (بحسب اراء اصحابه) ، اصبحت الفئوية ، والعشائرية ، والطائفية ، والعرقية وكل ما في المعاجم من تقسيمات بديلا لنظام (الاسرة الحاكمة) الذي عرف بفساده منذ وقت بعيد . حيث تم اعتماد التقسيمات اعلاه لاسناد المناصب السياسية ، طبقا لنظام (المحاصصة السياسية) بديلا عن (التنافسية السياسية) . حتى وصل الامر الى ان تأخذ كل وزارة توجيهاتها وسياق عملها من المرجعية التي اتى منها الوزير الذي شغل المنصب في تلك الوزارة ، دونا عن ان يأخذ توجيهه من السلطة السياسية الاعلى منه درجة . فكان الامر اشد فسادا وادهى من نظام الاسرة الحاكمة ، فالوزير مطلق الصلاحية في تعيين من يشاء وصرف من يشاء ، والمناصب في وزارته اصبحت مخصصة لاعضاء عصبته تاركا بقية الكادر مهما كانت درجة قدراته وكفايته مهمشا ان لم يطرد ليكون على قارعة الطريق . هذا بالاضافة الى سيادة منطق (الوزير ابن ناس) من قبل اصحاب الاختصاص وكذلك الذين يشغلون المناصب الرفيعة في النظام السياسي . . ولعل الادهى من كل ذلك ان غالبية الوزراء من اصحاب الشركات المغامرة في الخارج التي جاءت لتأخذ عقود الاستثمار في الوطن ، على ان الاسوء من كل هذا وذاك ان الحديث عن الشفافية والمساءلة وحسن الحكم لم ينقطع . فأي شفافية ومساءلة و حكم حسن يمكن ان يقوم بلا مشاركة الجمهور ، الذي كان وما زال لفترة ليست بالقصيرة يعاني من نير الفساد في ظل سلطة تنفيذية متسلطة ، وسلطة تشريعية غائبة او مغيبة .

أن صيغ الانتهاكات وتراجع المؤسسات (التشريعية) و(التنفيذية) يتزامن معها ويعززها ضعف النظام القضائي[2] وخضوعه للسلطة التنفيذية في احيان كثيرة ، بدلا من وجوب تمتعه بالاستقلالية التامة عن عمل السلطتين اعلاه . مضافا اليه شبه انعدام القوانين التي تحد من الفساد (بشكل واضح وصريح) ، ذلك ان

[1] - للاطلاع على ذلك النموذج / انظر دراسة السيدة نبوية علي محمود الجندي / الفساد السياسي في الدول النامية ومع دراسة تطبيقية للنظام الايراني حتى قيام الثورة الاسلامية (1941-1978) / رسالة ماجستير / جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / 1982 – 1983 / ص 22 – 25 .

[2] - للاطلاع على خضوع النظام القضائي للسلطة التنفيذية وارتباطه بها انظر :-
Ti / Global Corruption Report 2004 / opcit pp . 184 – 187

ظاهرة الفساد تنوعت اساليبها وتعددت صورها في الاونة الاخيرة ، والقوانين في الوطن العربي ثابتة على ما كانت
عليه قبل عقود بما لا ينسجم وتشعب الفساد الذي يستوجب اصدار تشريعات سريعة وصارمة للوقاية منه ومنع استشراءه . الامر الذي يتطلب فضلا عن التشريعات آليات لتدريب الكوادر القضائية وتحصينها في مجال اقامة العدل، ومنع نفاذ الفساد الى دواخلها حيث ان فساد النظام القضائي يؤدي الى انهيار النظام برمته.
مما تقدم نخلص بالقول الى ان الوضع العربي بسلطوية نظمه السياسية القائمة انما يشكل تراجع لدور المؤسسات في تحقيق الشفافية والمساءلة واقامة الحكم الرشيد التي تعد أهم المرتكزات لبناء المجتمعات في الدول النامية وتحقيق التنمية المستدامة فيها وهو ما تحتاجه الاقطار العربية كافة مهما كانت مواردها ونسب التقدم فيها .

جـ. التفسير من زاوية دراسات المالية العامة / :-

تعد دراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي محور هذا الجانب من جوانب تفسير معنى الشفافية ، ولعل دراسة (كوبتس وكارنك Kopits & Caring) واحدة من أهم الدراسات التي عرفت الشفافية بين ثناياها عندما تناولتها على انها / :-
((الانفتاح على الجمهور / فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا سياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام ، الذي من شأنه تعزيز (المساءلة) وتثبيت (المصداقية) ، وحشد تأييد اقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الامور ، مع الأخذ بالاعتبار ان انعدامها (أي الشفافية) يؤدي الى تزعزع الاستقرار ، وعدم الكفاءة ، والافتقار للعدالة))[1]

حيث نجد في التفسير اعلاه الاشارة الى ان ميزانية أي دولة التي تعد شريان الحياة فيها اذا ما أصيبت بالخرق في التنظيم والانحراف عن المسار القويم فستصبح فيها الامور على حافة الهاوية انذاك ، مما يعطي الاهمية القصوى للشفافية لضمان نوايا سياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام عبر آليات

[1] - Kopits & Caring / Transparency in Government Operation / Washington / IMF / Occasional paper / No 158 / 1998 / P.

للمشاركة بين الجمهور والدولة في تنظيمها وحسن الاشراف عليها منعا للسرية التي تشوب الكثير من سياسات المالية العامة والمفضية في الغالب الى استشراء الفساد بشكل او بآخر في البلدان التي تحيط ماليتها العامة بذلك السياج من الكتمان . ولعل الاستشهاد بالحالة الاندونيسية بوصفها احدى الحالات التي تناولتها منظمة الشفافية الدولية بالدراسة تعطي الدليل واضحا على اهمية تشفيف القطاع المالي . حيث سخرت تلك الدولة اموال المصارف التي تملكها من اجل تأسيس مشروعات يشارك فيها كبار المسؤولين ، وسمحت للمصارف ان تراكم المتأخرات عن القروض في تسعينيات القرن المنصرم ، ولم يتم التحرك مطلقا بشأن تسديدها . كما تحايلت للتهرب من القوانين التي تحد من الاقتراض بالقطع الاجنبي ، مما تسبب في هبوط قيمة الروبية عام 1997 وانهار النظام المالي شيئا فشيئا وحصلت الافلاسات وتم تسريح العمالة ، وانحدر نسبة كبيرة من السكان الى ما دون مستوى خط الفقر [1] .

كل ذلك يأتي عبر ضعف شفافية المالية العامة ، وضعف مشاركة الجمهور في صنع القرار بالإضافة إلى الإخفاق في تعزيز آلية المساءلة (وخاصة في القطاع المالي) . لأن المساءلة تساعد على منع الاقتراض او التصرف بالمال العام لمنفعة فئة دون باقي أفراد المجتمع ضمن دائرة من العلاقات محكومة بالقرابة والمحسوبية وهو الأمر الذي من شأنه ان يدمر اقتصاد البلاد ويتسبب في الأزمات المالية وينعكس بالتالي على حالة المجتمع والدولة مما يفضي في الكثير من الحالات إلى زعزعة الاستقرار السياسي فيها وهو المثال الواضح في الحالة الإندونيسية لا ريب [2] . التي أسفرت بالنتيجة عن انفصال بعض الأقاليم عن البلاد وأدت الى حوادث عنف راح ضحيتها الكثير من الأبرياء تسبب فساد (سوهارتو) بشكل رئيس (بالإضافة إلى عوامل أخرى) فيها .

[1] - انظر / ناصر عبيد الناصر / م س ذ / ص 87 .

[2] - للمزيد من التفصيل راجع الموقع الإليكتروني :- http // : www . cipe – egypt . org

حين نجد إن قيمة ما اختلسه من أموال طوال فترة حكمه يتراوح ما بين (15 – 35 مليار دولار أميركي) في بلد لا يتجاوز مستوى الدخل القومي فيه قياسا بعدد السكان عام 2001 (695 دولار أميركي).[1]

من ناحية اخرى تبين ابحاث معهد البنك الدولي ان تحقيق هامش اكبر من النزاهة ومكافحة الفساد ، في اطار من اقامة العدل وحكم القانون يتيح الفرصة الى زيادة الدولة لدخلها بما قد يصل وفق تقديرات تلك الابحاث على المدى الطويل الى اربعة اضعاف ، وانه يخفض ما نسبته 75% من وفيات الرضع ، وذلك لكون اتباع مثل هكذا سياسات تعطي دفعة هائلة للنمو الاقتصادي تعمل على تخفيف اعداد الفقراء في الدول النامية[2]. ومنها طبعا (المنطقة العربية) . التي تشهد منذ مدة ليست بالقصيرة تراجعا في اقتصاداتها وانخفاض في نسب النمو فيها مما تسبب في فساد اكبر نجم عن تلك التراجعات التي نجمت هي في الاصل عن قضايا فساد . حينما نلحظ منها على سبيل المثال :-

1- تراجع نظم استحصال الضرائب نتيجة للتعقيد الذي يكتنف النظام الضريبي وارتفاع نسب الضرائب ، الامر الذي يهيىء البيئة للعلاقات الفاسدة بين (المخمن) و(دافع الضريبة) ويحرم قطاعات واسعة من تلك الايرادات وفوائدها .
2- ضعف الرقابة من قبل المصارف المركزية العربية ، على القطاع المصرفي بشكل تام ومقبول ، فضلا عن
فساد في القيادات المصرفية العربية ادى الى انعدام اتباع المعايير الصحيحة في الاقراض ، ومراقبة
تبيض الاموال والحد من هروب الاموال الى خارج بلدانها . وهو ما ظهر مشخصا بدقة في الكثير
من البلدان العربية بحسب تقارير الشفافية الدولية ، والتقارير الاقتصادية الاقليمية ، من ذلك قضية بنك
الخليفة في الجزائر .[3]

[1] - http // : www . Global corruption report . org
[2] - http : // www. Albankaldawli.org
[3] - Ti / Global corruption Report 2004 / opcit / p. 144

3- عدم دقة تخصيص القطاع العام ، وازدهار فساد الخصخصة في الكثير من المشاريع التي بيعت بأثمان بخسة . مما افقد سياسة الخصخصة الهدف المرتجى من ورائها بتحقيق ايرادات للدولة تخفف من اعبائها المالية .
4- تراجع في ايرادات الرسوم الكمركية التي تشكل مصدر من مصادر الدخل نتيجة لضعف الرقابة والقيود التي من المفروض ان تحيط بها .
5- الدور السلبي للاستثمارات في افساد الكادر العامل في الادارة الحكومية مما دعى الى اطلاق تسمية (الاستثمارات المارقة) على الشركات التي تدفع رشاوى لتنفيذ اعمالها او الحصول على عقود ، طبقا لتقرير البنك الدولي .[1]

د. التفسير من زاوية الاخلاقية السياسية / :-

تعد (الشفافية السياسية) هي المرادف لأخلاقية الحياة السياسية الواجب ان يتمتع بها الحكام ويرضى عنها المحكومون . طبقا لتعريف أحد الأساتذة العرب قائلا بأنها :-

((تلك الممارسة السياسية الأخلاقية الواجب ان تتسم بالتواضع ، والمنحى الديمقراطي الذي يتم من خلاله الافصاح عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت الملائم وبأسلوب يعتمد عليه متكون من ثلاثة ركائز :-

الأولى / ان تكون المعلومة ميسرة ومتاحة للجمهور
الثانية / ان تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع
الثالثة / توخي الدقة والحداثة والشمول في تلك المعلومة [2]

من التعريف اعلاه نستدل على ان أخلاقية الممارسة السياسية لها دور كبير في تحقيق شفافية العمل الحكومي وزيادة وتائر النزاهة فضلا عن كسب ثقة الجمهور ، الأمر الذي يتقاطع بشكل واضح مع السرية في صنع القرار السياسي ، وخدمة الأحزاب السياسية الواصلة لسدة الحكم لفئات معينة دون أخرى متأثرة بآليات التمويل المالي لها . وهو ما أثار اهتمام العديد من المؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشفافية ومكافحة الفساد ومنها على سبيل

[1] - http :// www. albankaldawli . org / mna / arabicweb . nsf

[2] - انظر/ الطيب تيزيني/ من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني/حمص/دار جفرا / ط/2/ 2002/ ص179

المثال منظمة الشفافية الدولية (Ti) ، حيث تجد هذه المؤسسات في تمويل الأحزاب السياسية والتبرعات لها ولمرشحيها آثار غير طيبة على شفافية العمل الحكومي وإتاحة المعلومة للجمهور تتصاعد وتائرها بشكل مضطرد عندما تفشل سياسات الحكومات في إيجاد الضوابط الناجعة للكشف عنها والحد من تأثيراتها السلبية .[1]

يذكر إن منظمة الأمم المتحدة تبنت في شهر كانون الاول (ديسمبر) / 2003 ميثاقا يتعلق بمكافحة الفساد يعد اول آلية دولية حاوية على بنود عدة للحد من آثار هذه الظاهرة التي يمكن تبنيها على المستوى الوطني ، ألا أن العديد من الدول المعروفة بمسارها الديمقراطي الطويل أسهمت بشكل بائن بأضعاف الإمكانات التي يوفرها الميثاق المذكور عندما يتعلق الأمر بشفافية التمويل السياسي ، وتأتي الولايات المتحدة الأميركية على رأس هذه الدول ، التي رفضت أدراج بنود الزامية بذلك مما اوجد بنود تتسم بالوهن بعض الشيء وعدم الالزام خصوصا في الفقرات الخاصة بالقطاع العام .

من ناحية أخرى فأن هناك في العديد من الدول ما تزال قضية تمويل الأحزاب السياسية لديها محاطة بالسرية والكتمان بسبب تدني مستوى النقاش بصددها ، أو لضعف في التشريعات المتعلقة بهذا الأمر .

كما هو مرصود في (جنوب افريقيا) ، و(بلغاريا) ، (اسبانيا) ، وكذلك (تركيا) حتى يصل مرصد الشفافية الدولية بالاشارة الى (فنلندا) التي تعد من اكثر دول العالم نزاهة بحسب تقارير المنظمة المذكورة ذاتها ، بأنها لا تبدي بال لقضية تمويل الأحزاب فيها .[2]

لقد أولت الكثير من الدراسات كما أسلفنا أهمية بالغة لقضية التمويل المذكورة للحيلولة دون بيع السياسيين ذواتهم وبرامجهم للمتبرعين (الممولين) وبالتالي تصبح أموال هؤلاء الأخيرين تشكل مصدر خطر للمحاباة وكذلك السيطرة على القرار التشريعي وعلى الحكومة المنفذة مما يفقد الشفافية السياسية كل أخلاقياتها وأهميتها . ولعل الحالة الأوكرانية تعطي الشواهد جلية على ما تقدم من تفصيل لقضية التمويل ، حين أسهم انعدام الشفافية في تلك البلاد إلى وصول (150) رجل أعمال ومصرفي إلى البرلمان عام 1998 حتى بات الاعتقاد لديهم بأن استغلال المنصب لا يعد جريمة من الجرائم [3] الأمر الذي

---

[1] - انظر / http : // www . cipe – egypt . org

[2] - http : // www . transparency . org .

[3] - سوزان - روز اكرمان / م.س ذ / ص ص 237 - 244

يمـيط اللثـام عـن مـدى استشـراء الفسـاد وتجييـر المناصـب الحكوميـة ومقاعـد البرلمان الى خدمة أصحاب النفوذ المالي وهو ما أدى بـالأمور إلـى الكثير من التدهور فيما بعد .

علـى صـعيد آخـر يـؤدي انعـدام أخلاقيـة العمـل السياسـي المترافقـة مـع انعـدام الشفافية الى زيادة سعي السياسيين وصناع القرار(لدعم الشركات وحصـولها) علـى عقـود تـدر عليهـا أربـاح طائلـة ، لكـي تكـون لهـم لقـاء ذلـك نسـبة مـن قيمـة الصفقة التي تم إبرامها .

كما هو عليه الحال في الأنموذج الياباني الذي يتجلي فيــه المثــال الأكثر شيوعا ووضوحا على انعدام الشفافية. مما يوجب بحسب دراسات تعزيز الشفافية علـى الشركات أنشاء لجان عمل سياسي لأغراض منح الهبـات والإشـهار عن جميـع الدفعات.[1]

جدير بالذكر ومن اجل ضمان شفافية العمل السياسي ، والحفـاظ علـى الأخلاقيـة السياسـية ، واتسـاقا مـع المسـار الـذي اتخذتـه منظمـة الامـم المتحـدة والهيئـات المعنيـة فـي تعزيـز الشـفافية اتخـذت العديـد مـن الـدول قـرارات لتأكيـد الثقـة فـي مصـداقيتها تجـاه استئصـال الفسـاد ، مـن ذلـك قـرار المحكمـة الدسـتورية فـي كوستريكا خلال أيار / مايو 2003 الذي يلزم الأحزاب السياسية الإفصـاح عن مصـادر تمويلهـا بغيـة تشـفيف آليـات عملهـا فضـلا عـن اعتبـار السـرية البنكيـة اجراء مصرفي لا ينطبق على حسابات الاحزاب في البنوك .[2]

في ذات الشأن وبغية إعلاء شأن شفافية العمل الحكومي ، ألزمت بعض البلدان السياسيين فيها الاعلان عن صلات القرابة والمصاهرة بين بعضهم البعض من اجل القضاء على الأسس القرابيـة للعلاقـات الفاسدة وتفكيك شبكات الفسـاد فـي المؤسسات الرسمية القائمة علـى الأساس أعلاه مــن اجـل مستويات أعلـى من النزاهة ، كما هو معمول بـه طبقا لميثـاق (القيـادة النزيهـة) الأوغنـدي الصـادر عام 2002 ، عندما الزم السياسيون المنتخبون وكبـار المسؤولين الاعـلان عن أموالهم وممتلكاتهم وعلاقاتهم أو بخلافه التعرض للعقاب .[3]

يشار إلى أن المفارقـة العجيبـة فـي قضـية شـفافية أعمـال المسؤولين والإفصـاح عـن حصــائلهم تظهــر عنــدما نجـد دول أمضــت قرونــا عــدة فــي المسـيرة الديموقراطيـة تتراجـع عـن الـدور المفـروض ان تلعبـه فـي هـذا الصـعيد،عندما

[1] - م . ن / ص ص 239 – 250 .

[2] - http : // www . transparency . org

[3] - م . ن

تقترح أو توافق على تشريعات تحمي أصحاب المناصب السياسية العليا من الملاحقة القانونية عن أعمال الفساد كما هو جاري العمل عليه في دول مثل فرنسا ، إيطاليا واليونان بحسب تقرير الشفافية الدولية [1] .
من خلال ما تقدم وإذا ما أنعمنا النظر في أحوال منطقتنا العربية نشهد ان حالة الشفافية في العمل الحكومي ما تزال في أوطأ مستوياتها لاسباب عدة الكثير منها معروف ولا يحتاج الجهد لتوضيحه من ذلك ضعف المشاركة السياسية للمواطن ، وتهميش الرأي العام ، وتردي حالة النظم القضائية فضلا عن كون هياكل الدولة السياسية وخاصة التشريع لا زال في مرحلة الطفولة المبكرة التي استمرت لفترة طويلة جدا أضرت بالواقع المعاش بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وخضوعها للدولة في غالب الأحيان دون ان تكون لها استقلاليتها التي من المفروض ان تتمتع بها ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالات الفساد وأضعف آليات معالجتها ، وبعد الفراغ من الحديث عن الشفافية ننتقل الى آلية اخرى من آليات مراقبة ومكافحة الفساد وهي المساءلة .

ثالثا - المساءلة / :-

لعل من نافلة القول ان آلية المساءلة تعد واحدة من المعايير المهمة الثلاث لتحقيق التنمية في غالبية المجتمعات باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي ، وفعلا تقويميا للمؤسسات بشخوص القائمين عليها عندما يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا ، او من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة التي قد تحيد عن مسارها الصحيح إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة أو جرى الحد منها عمدا ، مما يتسبب في هدر كبير لموارد البلاد ويحول الوظيفة العامة إلى غير غايتها الأساسية والمرتجى من أدائها . لذا فالمساءلة على وفق تعريف د. عزمي بشارة تعني :-

((واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية سواء أكانوا منتخبين أو معينين وزراء أو موظفين وغيرهم ، ان يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياستهم ونجاحتهم في تنفيذها . كذلك يعني المبدأ حق المواطنين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل كل من يعمل في إدارة الحياة العامة (نواب) ، (وزراء) ، (موظفين حكوميين) ، (أصحاب مناصب) ،

[1] - م . ن

(مؤسسات) كي يتأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم ومع تعريف وظائفهم ومهامهم بموجب القانون . وللمساءلة أساليب وإجراءات منظمة عبر قنوات لا ينبغي للفرد بصفته الشخصية القيام بأعبائها من باب المساءلة)) [1] .

أي أنها تعني بشكل اكثر اختصارا (الحساب عن أعمال معينة) أو (المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب).[2] كما هو عليه الحال في المسؤولية الوزارية أمام البرلمان .

أن المساءلة بمداها الأرحب (بعد ما أسلفنا من تعريفات) إنما تعني مسؤولية المعنيين باستخدام السلطة وممارستها وتبوء مواقعها الرسمية ، تجاه الجمهور المعني الأول بتقييم السياسات العامة للحكومة وطبيعة أدائها قبل أي جهة معنية بذلك على ان يكون ذلك التقويم ومن ورائه المساءلة الجماهيرية بأساليب وإجراءات منظمة طبقا لتعريف (الدكتورعزمي بشارة) . لذلك أوجدت العديد من الدول (التي أعلنت التزامها بتطبيق آليات الحكم الصالح) سبل مختلفة لتعزيز مشاركة المواطن بشكل أوسع في آليات المساءلة لتعزيز مصداقيتها وشفافية أدائها في اكثر من قطاع . تطابقا مع ما جاء بدراسات وتوجيهات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp) بصدد إقامة الحكم الصالح الذي شدد على كون المساءلة ضرورة من الضرورات الملحة للإصلاح ، وفق انساق توجب خضوع صناع القرار واصحاب المناصب ألادارية والسياسية ، ايا كان شكل المنصب الذي يتولونه في الحكومة ((وحتى في الحالات الابعد والأكثر شمول مناصب القطاع الخاص والمجتمع المدني)) لها أمام كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية بتطبيق آلياتها ولكل حالة حسب حالتها ، ولكل قرار بحسب ارتباطه بالداخل او بالخارج . للأهمية التي تشكلها في ضبط تصرفات أولئك المسؤولين وأنعكاسها على أوضاع البلاد ونزاهة الحكم فيها .

حيث أن عامل الضبط هذا يعطي (أمكانية اكبر لاداء اكثر) كفاية لمؤسسات الدولة (وحتى القطاع الخاص) يفضي لإيجاد ظروف سياسية ، وقانونية ، واقتصادية واجتماعية تفيد في اطلاق وتمكين القدرات الإنسانية وتعزز من رفاهية العموم وتقلل لابعد الحدود من ظواهر التخلف ، والفقر ، والمديونية ، والتردي البيئي التي بلاشك يسهم الانحراف في زيادة نسبها ، فضلا عن رفع

[1] - تعريف د. عزمي بشارة للمساءلة / انظر الموقع
http : // www. muatia . org / publications / arabic / elements – lhtm

[2] - انظر في ذلك / نادر فرجاني / تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 / القاهرة / undp المكتب الاقليمي للدول العربية / 2002 / ص 101 وما بعدها .

مستويات النمو الاقتصادي وتصاعد نسب الكفايات التعليمية والمهنية والصحية بما ينقل المجتمعات الى حالة من الازدهار والتقدم [1]
تجدر الاشارة الى ان آلية المساءلة عنيت بها الكثير من الدراسات لبناء المجتمع الصالح وارساء قواعد رشاده الحكم ، وقد أخذت العديد من التصنيفات لممارستها طبقا لطبيعة المؤسسات التي تؤديها ، وبغية جعل هذه التصنيفات في دائرة الضوء ومن اجل تفسير اعمق لآلية المساءلة ، نوجز ذلك بالآتي :-

آ . المساءلة عبر الجهاز التنفيذي / :-

ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي عن محاسبة نفسه بنفسه عبر سبل إدارية ووسائل تضبط العمل الإداري ، وتضمن سلامة الجهاز التنفيذي . وتندرج تحت هذه الآلية الكثير من المهام منها على سبيل المثال :- استخدام التدابير الوقائية ، واستخدام برامج التوعية ، او فتح قنوات الاتصال مع الجمهور لإيصال صوتهم إلى الإدارات حول ما يشوب الجهاز التنفيذي من انتهاكات لحقوق المواطن كي تؤخذ من قبل القائمين على الأمر بنظر الاعتبار لتخويل بعض اللجان أو الهيئات بالتحقيق الفعال لتعزيز إطار المساءلة داخل المؤسسة الحكومية ذاتيا [2] .

ب . المساءلة عبر المجالس التمثيلية البرلمانية :-

تعد المساءلة ضمن المجالس التمثيلية البرلمانية (اي السلطة التشريعية) واحدة من اعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية ، حينما يلعب البرلمان دورا هاما في تقيد الحكومة والرقابة عليها ومعارضتها في أحيان كثيرة لضمان استقامة سير العمل الحكومي ، ذلك إن للبرلمان اليد الطولى بداية ضمن ما يقره من قوانين في تحديد الإطار القانوني لشكل الحكومة فضلا عن ما يقوم به من آليات أخرى تجاهها .
جدير بالاشارة ان آلية المساءلة البرلمانية تكمن اهميتها في مسؤولية أعضاء الحكومة فرادى أو مجتمعين امام أعضاء في البرلمان (أو أعضاء البرلمان

[1] - م . ن

[2] - كيمبرلي ان اليوت / الفساد والاقتصاد العالمي / محمد جمال امام (مترجم) / القاهرة / دار الاهرام للترجمة / 2000 / ص 199 .

كافة) للاستعلام عن غرض ما ، أو للاستيضاح وكشف النقاب عن قصور ما ، في اداء الجهاز الحكومي ، وهو ما يضمن الى حد كبير إمكانية تحقيق حسن الأداء والوصول إلى الحكم الصالح والرشيد في إدارة الدولة .[1]

يذكر ان الكثير من دول البسيطة وخاصة ذات النظم التوتاليتارية تشكو من ضعف آليات (المساءلة) نتيجة لتهميش البرلمان والهيمنة عليه من قبل (السلطة التنفيذية) الامر الذي يؤدي إلى استشراء الفساد وارتفاع نسبه نتيجة لما هو حاصل من سلب للوظيفة الأساسية والمهمة في قوة البرلمان . فضلا عن ذلك فان العديد من البرلمانات تشكو عدم قدرتها على تعزيز آليات المساءلة بسبب ما أصابها من خرق وهو الخرق الناجم عن عمليات التمويل وشراء المقاعد البرلمانية مما يدع فئة الممولين تسهم في رسم السياسة العامة للدولة وبما يخدم الممول وشركاته ومصالحه الذاتية دونا على المصلحة العامة وغالبية أفراد الشعب . ولعل قضية نواب القروض في مصر التي أدين فيها أربعة نواب ووزير من الحزب الحاكم تعطي الدليل القاطع على مدى الضرر الذي يصيب الدولة والمجتمع نتيجة الانحراف الذي يضرب المؤسسة التشريعية ويحرفها عن اداء مهمتها الأساسية مما يفسح المجال واسعا أمام الفاسدين والنهابين المتغلغلين في الحكومة والبرلمان للاغتراف من المال العام الذي وصلت قيمته في مثالنا هذا إلى اكثر من مليار جنيه مصري قدمت كتسهيلات مصرفية فاسدة لأعضاء الشبكة المشار إليها . التي ما كانت لتنهب في ظل وجود شفافية عالية ومساءلة فعالة وبرلمان قوي لا يخضع للسلطة التنفيذية بشكل أو بآخر .[2] بالمقابل في ذلك هنالك اساليب حديثة لجأت اليها البرلمانات في الدول المتقدمة تفيد في تعزيز مشاركة الجمهور في آليات المساءلة التشريعية ن منها على سبيل المثال استخدام تقنيات (الحكومة الاليكترونية) حين تمكن تلك التقنية الناخب او المواطن العادي متابعة ما يجري في جلسات محاسبة اعضاء الحكومة داخل البرلمان ، وكانه احد اعضاء المؤسسة التشريعية . هذا بالاضافة الى امكانية الفرد المشاركة في تلك الجلسات بتوجيه الاسئلة او الادلاء بالاراء ، عبر خدمة البريد الاليكتروني التي تعزز من آلية المساءلة بشكل كبير ، خاصة اذا ما استخدمت وسائل تقنية للفرز الاليكتروني السريع في

[1] - انظر / د. منذر ابراهيم الشاوي / القانون الدستوري (نظرية الدولة) / بغداد / مركز البحوث القانونية / 1981 / ص 199 .

[2] - انظر / ناصر عبيد الناصر / م س ذ / ص 39 .

تلقي الاسئلة وارسال الردود عليها . ولعل تجربة احد النواب في الولايات المتحدة الاميركية وهو النائب (توم ديفيز / من ولاية فير جينيا عن الحزب الجمهوري) . (رئيس لجنة الاصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب) خير مثال على ما أسلفناه ، حيث اعتمد النائب المذكور الاليات المشار اليها (من استقبال للاراء والاسئلة وفرزها بنظام اليكتروني سريع ودقيق) ليتيح فسحة اكبر وايسر بينه وبين الجمهور ، بما يعزز اقامة العدل والحكم الصالح ويزيد من سهولة الممارسة الديمقراطية .[1]

جدير بالذكر ان اعتماد تلك الوسائل في تطبيق نظام (الحكومة الاليكترونية) يحتاج الى الكثير من القيادات ذات الفعالية الكبيرة والكادر الاداري الكفوء ، الذي يضمن امن المعلومات المنقولة اليكترونيا ويحفظ خصوصيتها مع توفير حرية كاملة في الوصول الى المواقع الاليكترونية للحكومة ، وهي اعباء تستطيع منظمات المجتمع المدني النهوض بالكثير منها والمساعدة في رفع كفاءة عملها مما يضمن للجمهور مشاركة مع السلطة التشريعية في تقويم المسار للسلطة التنفيذية والهيئات الاخرى في الدولة كي ترسى دعائم حكم صالح غاية في الرشادة ومثال في امكانية تحقيق النزاهة والعدل .

جـ . المساءلة عبر الجهاز القضائي / :-

تشكل المساءلة (القضائية) ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير حكومي الذي تنهض به السلطة القضائية القائم عملها على اساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة (حصرا) في المنازعات والدعاوى المعروضة عليها ، وباستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعمالها (كان تطلب احداها مثلا تطبيقا معينا لنص أو أن تفرض حكما ما في قضية معينة) [2] الأمر الذي يضمن النزاهة في عدالة انفاذ القوانين .

إن السلطة القضائية وبحكم وجودها كمقابل للسلطتين التشريعية والتنفيذية تمتاز عنهما بالاستقلالية (كما أسلفنا) فضلا عن امتلاكها سلطة الإرغام لتنفيذ أحكامها مما يجعلها السلطة الأكثر كفاية في الكشف عن طبيعة الخروقات التي تشوب عمل السلطتين المشار إليهما في أعلاه . كونها السلطة التي تلعب دورا هاما في أسلوب الحكم الصالح حين تراقب سير عمل التنفيذ ، وتوجه التهم

[1] - توم ديفيز / الحكومة الاليكترونية (تعيد اكتشاف العلاقة بين الحكومة والمواطن / انظر موقع الخارجية الاميركية العربي .. http : //usinfo. state. gov / arabic / mena / 1107 elec . htm

[2] - انظر / محمد محمود ربيع / م س ذ / ص 513 .

للموظفين المدانين الى الحد الذي يمكن ان يكون ، أما إقصاء من الخدمة الوظيفية أو إيقاع عقوبة السجن أو الغرامة بحق كل من ارتبط الانحراف بمساره الوظيفي ، وجعل من المنصب العام أداة لتحقيق النفع الخاص . [1] بالاضافة الى رقابتها للهيئة التشريعية ايضا .

ان السلطة القضائية وتعزيزا لدورها في المساءلة ينبغي أن تكون لديها الموارد البشرية المدربة والإمكانات التقنية العالية الكفاءة فضلا عن القدرات المالية الكافية لتمكينها من إجراء التدقيق والبحث عن مكامن الفساد

في هياكل ومؤسسات الدولة . الأمر الذي أثار اهتمام الكثير من المؤسسات الدولية والهيئات العاملة في المجال الحقوقي ، حيث أن طبيعة المهمة الملقاة على عاتق القضاة إن لم تحظ باهتمام بالغ في سبيل إقامة العدل وتعزيز المساءلة ، فأنها ستكون سبيلا ميسرا لشيوع ثقافة الإفلات من العقاب ، مما يتيح المجال لانعدام الثقة بإمكانات السلطة المذكورة من قبل الجمهور بضمان حقوقهم على نحو كفوء ونزيه مما يتسبب في تردي الوصول إلى أسلوب الحكم الصالح الذي يضمن حياة اكثر آمنا واستقرارا للمواطنين .[2]

إن الأمر يستوجب سلطة قضائية كفئة في تفسير وتنفيذ القانون والمحافظة على سيادته فضلا عن إتاحة المجال أمام المواطن للتظلم أمامها من اجل اداء دورا اكبر في المساءلة واقامة العدل وضمان تطبيق القانون بما يحفظ كرامة الانسان وحقوقه الأساسية [3] .

د. المساءلة بنظام المفتش العام / :-

يشكل اسلوب المساءلة بنظام المفتش العام (الامبودسمان) احد الاساليب المبتكرة للرقابة والمحاسبة التي يقوم بها جهاز متخصص بهذه الوظيفة ينشأ بموجب الدستور او بأداة تشريعية تصدرها الهيئة البرلمانية في البلاد .

وتعود النشأة الاولى لنظام { (المفتش العام) الى سنة 1809 عندما ظهر لأول مرة في السويد حينما كان له طابعه الخاص الى حد ما .

---

[1] - المفوضية السامية لحقوق الانسان / حقوق الانسان في مجال اقامة العدل / الامم المتحدة / نيويورك وجنيف / 2002 / ص 101 .

[2] - م.ن.

[3] - انظر/ http : // www. cipe – egypt . org وكذلك / http : // www . abanet . org / ceeli

وقد جرت العادة بعد ان تم أعمام الفكرة للكثير من دول العالم ان يترأس الجهاز موظف عام ذو مستو عال من الحرفية والتمتع بالاستقلالية وتتحدد مسوؤليته امام البرلمان فقط دون غيره من الهيئات العاملة في هيكل الدولة [1] . كما يمكن في بعض الاحيان ان يتراس الجهاز (هيئة من المفتشين) بدلا من شخص واحد لضمان الجدية في العمل .

ان النظام المذكور ولغرض منحه الامكانية الكافية لانجاز وظيفته من قبل الهيأة المنشأة له ، خول العديد من الصلاحيات منها :-

- الاستقلالية (كما اشرنا) في اداءه لواجباته .
- تخويله سلطة التحقيق ومنحه الصلاحيات الواسعة لانجاز ذلك .
- قيامه بتسهيل امكانات الوصول اليه من قبل عموم الجمهور .

فضلا عن مواصفات يجب ان تتحقق فيه (كفرد) او (كهيئة عاملة) منها
- المرونة
- الشخصية ذات التأثير الواسع .
- الدقة وسرعة انجاز المهمة الموكله له .

تجدر الاشارة الى ان نظام المفتش العام وعلى اثر التوسع الدولي باللجوء اليه جرى العمل على انشاءه من قبل الهيئات التنفيذية وخاصة في النظم ذات الطابع الشمولي كما هو عليه الحال في الدول الافريقية والاسيوية .[2] الامر الذي لا يحظى بتأييد الهيئات المهتمة بمكافحة الفساد (ومنها الامم المتحدة) انطلاقا من الفكرة القائلة بأن (نظام المفتش العام ما هو الا نظام المحقق في الشكاوى ضد موظفي الدولة)[3] تحسبا من حياد النظام عن وظيفته الاساسية التي انشأ من اجلها ، حيث هنالك في بعض الحالات كما هو في جمهورية زامبيا (ابان الثمانينيات) من القرن المنصرم صلاحيات واسعة لرئيس السلطة

[1] - انظر / المنظمة العربية للتنمية الادارية / الفساد في الحكومة / د. نادر احمد (مترجم) / عمان / جمعية عمال المطابع / 1994 / ص 95 .
[2] - م.ن .
[3] - انظر / منير بعلبكي / م س ذ / ص 631 .

التنفيذية (رئيس الجمهورية) السلطة المنشأة لذلك النظام تخوله الحق في التدخل والنظر في أي تحقيق مما يضعف من قدرات الامبودسمان في ممارسة وظيفته على الوجه الاكمل .

يذكر ان النظام المذكور ومن خلال ممارسات عدة في غير بقعة من بقاع الارض اثبت قدرته على النجاح في تطهير اجهزة الدولة من الفساد ولعل تجربة (جاك كيتر)[1] في هونغ كونغ تعطي الدليل واضحا للعيان عن فعالية الامبودسمان في احداث نقلة نوعية داخل تلك البلاد وجعلها تنال درجة (7 , 7) عام 2000 ضمن مؤشر ادراك الفساد الصادر عن الشفافية الدولية [2] ، ثم ترتقي لتنال درجة (8) ضمن ذات المؤشر لسنة 2003 [3] بعد ان كانت واحدة من اكثر المناطق في العالم عرضة للفساد .

ان نظام الامبودسمان برغم فعاليته وكثرة اللجوء اليه ، لم يعمل وحيدا كنظام للمساءلة بطبيعة الحال بل ان هناك اشكال اخرى من المساءلة منها المساءلة بالسلطة الرابعة وهو ما نتناوله في محورنا القادم .

هـ . المساءلة بالسلطة الرابعة / :-

يقصد بالسلطة الرابعة هنا سلطة الرأي العام مهما اختلفت اشكال التعبير عنها ، لأن الرأي العام يمثل الشعب الذي هو مصدر السلطات ، والمعني الاول بالرقابة العامة على مؤسسات الدولة وحسن سير عملها وتعقب الانحراف فيها اينما كان ومحاسبة الاطراف المعنية بذلك ،[4] عبر جميع الوسائل المتيسرة التي من اهمها (منظمات المجتمع المدني) و(وسائل الاعلام) كونها تشكل حجر الزاوية في عمل السلطة الرابعة لمساءلة الدولة وتقييم مساراتها .

---

[1] - انظر / روبرت كليتجارد / السيطرة على الفساد / علي حسين (مترجم) / عمان / دار البشر / ص 153

[2] - http :// www . transparency . org

[3] - Ti / Global Corruption Report 2004 / London / plato press / P. 284 / 17 . 12 . 2000

[4] - انظر في ذلك / الشيخ راشد الغنوشي / الحريات العامة في الدولة الاسلامية / بيروت / مركز دراسات الوحدة العربية / 1993 / ص 304 .

رابعا ـ التنافسية / :ـ

عند بداية الحديث عن التنافسية ، يجدر بنا اولا الاشارة للدراسات المختصة في مكافحة الفساد ، التي قالت بالشواهد ان ما مسجل لديها من حالات لاكتشاف الانحراف والحد منه في النظم الديموقراطية لهو اكثر بكثير مما هو مكتشف في الانظمة الشمولية . وهي حقيقة مردها الى كون التنافسية التي تنطوي عليها الديموقراطية قادرة على كشف بؤر الفساد من خلال آليات عملها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، عن دونها من النظم الاخرى . لذلك وفي معرض تحليلها للعلاقة بين الفساد والديموقراطية والتنافسية .

ذهبت (سوزان روز اكرمان) الى القول بأن :ـ

((الديموقراطية الناجحة تحتاج الى ايجاد اسواق خاصة تنافسية ، اضافة الى تأسيس نظام تنافسي سياسي))[1] ، وهو التحليل الذي تجده هذه الورقة الاقرب لديها كي تتبناه لتوضيح مفهوم التنافسية وكيفية مراقبة الفساد من خلالها عبر ثلاثة محاور هي .

أـ محور القدرات التنافسية الاقتصادية / :ـ

تعد التنافسية بمفهومها الاقتصادي عند الكثير من الدراسين لها مرتبطة ارتباطا وثيقا بأرادة الدول الساعية الى رفع انتاجية الموارد المتاحة لديها سواء أكانت موارد بشرية ام مادية . ففي الوقت الذي تقتضي فيه الميزة النسبية عند اقتحام الاسواق الدولية الاعتماد على الدعم والحماية التي تقدمها الدولة او البرتوكولات الموقعة من اطراف خارجية ، واستخدام عوامل انتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض) ، نجد ان (التنافسية) تركز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل انتاج متطورة ومدربة ، وان كانت عالية التكلفة على المدى المنظور ، كونها سوف تؤتي اكلها من خلال كفايتها وامكاناتها في اقتحام الاسواق الدولية مستقبلا .

[1] ـ سوزان ـ روز اكرمان / م س ذ / ص 205

لذلك تعرف (التنافسية الاقتصادية) على انها :-

((القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل اكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ، مما يعني نجاحا مستمرا على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة)) [1] .

مما تقدم وتأسيسا على التعريف الوارد نلحظ ان الدول التي بدأت تسعى للمنافسة الاقتصادية أخذت تهتم بأنموذج يدعى (الميزة التنافسية) . من خلال تسخير قدراتها التكنولوجية بشكل امثل لتحقيق جودة الانتاج والحفاظ على البيئة ، مما حدى بجعل المصادر التقليدية للمنافسة بـ (ميزة نسبية) متمثلة بالموارد الطبيعية المتاحة لم تعد تنال الاهتمام ذاته التي كانت التقديرات السابقة تضفيها عليها كاداة لتطوير اقتصاد تنافسي قوي .[2]

لقد ادت الاهتمامات الدولية بقضايا التنافسية الاقتصادية الى انشاء العديد من المؤسسات العاملة في هذا المجال يأتي في مقدمتها (مؤتمر دافوس) و (التنافسية الدولية) المعروفة بتقريرها الدولي الصادر عن المؤتمر المذكور ، الذي يعد من اهم التقارير واكثرها دقة التي بدأت بأصداره منذ العام 1979 لقياس مواطن الضعف والقوة النسبية في اقتصاديات البلدان ، ومن ثم القيام بتحديد ترتيبين لكل أقتصاد في الفهرس المعد فيه لتصنيف الدول .

احدهما / يشـمل الترتيـب الاول الذي يظهر احتمالات نمو الاقتصاد خلال فترة الاعوام الخمسة وحتى الثمانية التالية .

والآخر / يقيس امكانية نمو الانتاجية الحالية في الاقتصاد المدروس .

تجدر الاشارة الى اهمية الاداء المتميز للدولة في الامور المتعلقة بالتكنولوجيا والابداع التكنولوجي لزيادة قدرتها التنافسية ، طبقا للتقرير المشار اليه الذي اعطى في اصداريته الاخيرة اعلى درجات مقاييسه الى فنلندا والولايات

[1] - انظر في ذلك / التنافسية وتجربة الاردن / الموقع الاليكتروني .

http:// www . mafhoum .com/ press 2/ comp76 . htm

[2] - م . ن

المتحدة لتمتعها بتلك القدرات كما لم يغفل الاشارة الى اليابان وسويسرا لما لها من امكانات متميزة في المجال ذاته . [1]

من ناحية ثانية نجد ان تقرير التنافسية الدولية وعبر ترتيبه للدول من حيث قدراتها على التنافس اخذ بنظر الاعتبار مدى التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدولة نتيجة المرور بمراحل اساسية ثلاث هي [2] :-

- المرحلة الاولى / مرحلة التنمية / وفيها يعتمد الاقتصاد على المواد الخام ، وتكون مهمة الحكومة فيها العمل على تحقيق الاستقرار السياسي ، والاقتصادي ، مع توفير اسواق اكثر حرية ، والاستخدام الفعال للمواد الخام والعمالة من قبل الشركات الوطنية ، وجذب الاستثمارات الاجنبية وهذه هي المرحلة التي يتم من خلالها استيعاب التكنولوجيا من خلال الواردات والاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- المرحلة الثانية/ مرحلة الاستثمار / ويكون فيها التركيز على رفع مستويات البنى التحتية / وترتيب اجراءات الكمارك والضرائب وقوانين الشركات ، وخلالها تكون المنتوجات تتسم بتعقيد اكثر الا ان التكنولوجيا تبقى وافدة عبر تراخيص الاستخدام والمشروعات المشتركة والاستثمار الاجنبي المباشر وفيها يكون التركيز على التصنيع وتصدير الخدمات المساندة .
- المرحلة الثالثة/ مرحلة الاقتصاد المعتمد على الابتكار / وهي تأتي من خلال استثمار القطاع العام والخاص في مجالات البحث والتطوير (R&D) ورفع مستويات اسواق المال ، وتحسين الاجراءات التنظيمية ودعم انشاء المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا .

هنا نجد ان القدرات التنافسية الاقتصادية وبموجب المراحل السالفة في التطوير يمكنها خلق بيئة موائمة للبلد للدخول في اسواق تنافسية ، يتحقق له من خلالها بناء اقوى للقدرات ، ومساهمة في زيادة مداخيل الافراد فضلا عن

[1] - انظر في ذلك / http://www. this is syria.net/2002/11/15/arab & world.html

[2] - طه عبد المطلب / لماذا تراجع موقع مصر على قائمة التنافسية الدولية / ملف الاهرام الاستراتيجي / موقع اليكتروني .
http:// www. ahram.org . eg / acpss / ahram / 2001 / 1/1/FI 1E16.HTM

تحقيق نسب نمو ممتازة كما هو الحـال فـي بلـدان ذكرتهـا شـواهد التقاريـر الدوليـة مثـل(سنغافورة) و(ايرلندا) وكذلك (تونس) .
في الوقت ذاته نجد ان (سنغافورة) احتلت في تقرير الشفافية الدولية لسنة 2003 المرتبة الخامسة من بين دول العالم وحازت على درجة (9 ,4) في مقياس المنظمة المؤلف من عشر درجات ، في حين ان (ايرلندا) اخذت الموقع الثامن عشر وبدرجة (7, 5) وهو المستوى نفسه الذي جاءت به الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول قدرة على التنافسية ، وحازت (تونس) على الترتيب التاسع والثلاثين وبدرجة (9 , 4) أي في موقع الوسط من التقرير .[1]
كل ذلك يعطي دليلا قاطعا بأن العقود التي تبرم في اسواق تنافسية تقلل الى حد بعيد من احتمالات الفساد ، وتعد غير مرغوبة لدى شبكات الفساد المستفيدة من آليات الانحراف التي تجرى عقودها في بيئة مظلمة بعيدا عن شفافية الاعلان ، الذي توفرها بيئة الاسواق التنافسية .[2] لذلك نجد ان الكثير من الدول وخاصة الدول النامية تشكو الى حد بعيد من ضعف قدراتها التنافسية بسبب تفشي الفساد فيها ، وعدم امكانايتها السير في مراحل تطور التنافسية التي أشرنا لها بسبب الانحراف الواضح في مجالات التنمية والاستثمار وتردي حالات البحث والتطوير . مما حدى بمنظمة الشفافية الدولية للتصريح علنا ضمن تقريرها الأخير (الفساد 2004) ما مفاده ان ((السياسون الذين يتصرفون حسب اهوائهم ، والشركات متعددة الجنسية التي تقدم الرشاوى يساهمون في تقويض التنمية الاقتصادية))[3] الامر الذي سبق وان حذرت منه المنظمة ذاتها في تقارير سابقة عندما لاحظت ان ما نسبته (5%) من قيمة العقود تدفعها الشركات المستثمرة كرشاوى للفوز بها الى مسؤولين في الدولة التي ينفذ فيها العقد للحصول على مبتغاها بيسر ، الحالة التي تفاقمت بسرعة مذهلة حتى

---

[1] - Ti / Global Corruption Report 2004 / Opcit / P.284

[2] - انظر في ذلك ايضا / سوزان روز اكرمان / م س ذ / ص 219 .

[3] - http:// www. Transparency. org/press releases – archive/dnld/gcr2004 release - ar.doc.

وصلت تلك العمولات في بعض الاحيان الى نسبة تتراوح بين(10 – 15%) من قيمة المشروع مما يلقي بالاثر السلبي على تلك المشاريع وعدم وصولها للغاية المرتجاة منـــها فـــي تحقيـق مراحـــل من التنمية والاستثمار [1] . الامر الذي حذر منه الدكتور سمير امين عندما تناول بالتحليل قضية المنافسة واحتياجات التنمية قائلا :-

((ان الدول الغربية لا تسعى الى تكريس المنافسة بل الى العكس تماما أي الى اعتماد امتيازات الاحتكار التكنولوجي على حساب احتياجات التنمية))[2] . فأي تنافسية يمكن ان تقوم في ظل الفجوة بين الدول الصناعية ودول الجنوب .

مما تقدم نجد انه في ظل الفساد لا يمكن ان تتحقق التنمية المنشودة ولا يأتي استثمار نافع ، ولا يمكن مطلقا السعي في نقل التكنولوجيا مطلقا .

ان حوادث غسل العملة ، والجريمة المنظمة ، وخصخصة القطاع العام بأساليب ملتوية تخدم المستفيد من ريع الفساد حسب لن تنقل البلدان الى حالة افضل ولن تسمح بتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق التنافسية . لما تضيف من اعباء على الاعباء التي سبق وان عرضنا لها وسيصبح العمل في ظل وجودها من اجل بناء اقتصاد تنافسي شعارا بلا تنفيذ. ولعل الشواهد في روسيا والدول في اوربا الشرقية وحالة الارجنتين تعطي دليلا ماثلا للعيان في تردي حالة الاقتصاد . وبروز مافيات من المسؤولين الحكوميين للنهب المنظم تحت لواء سياسات الخصخصة والاستثمار والتنمية ... الخ .

لذلك كتب كاميوس وروث عام 1996 قائلا :-

((ان الدول الاقل فسادا تبدو في وضع افضل لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية من جيرانها الاكثر فسادا)[3] وهو ذات الموضوع الذي اكدته ((شركة استثمارات المخاطر السياسية والاقتصادية عام 1999)) عندما اوردت بأن

---

[1] - م.ن .

[2] - د. سمير امين / في مواجهة ازمة عصرنا / القاهرة / سينا للنشر / 1997 / ص 67 .

[3] - سوزان روز الرمان / م س ذ / ص ص 212 - 213 .

ظاهرة الفساد لم تعد مشكلة منعزلة ولكن اصبحت امرا واقعيا مؤلما للافراد والشركات في الدول التي تنتشر فيها الرشوة .[1]

من جانب آخر يتزامن الفساد الناجم عن استغلال اقتصاد السوق ومشاريع التنمية والاستثمار مع معضلة اخرى تعطل الدول النامية عن الدخول الى الاسواق التنافسية وهي تردي حالة (البحث والتطوير) في تلك الدول ، حيث يحول الفساد دون استخدام الموارد في مجالات بالغة الحيوية كالتعليم والبحث العلمي .[2] عندما تذهب غالبية الموارد الى جيوب حفنة من المستفيدين من ريع الفساد تاركة المجالات المهمة الى رحمة الاقدار ، ولعل النظر الى معدلات الانفاق على البحث والتطوير يفسر الهوة بين الشمال والجنوب ولماذا يتفشى الفساد وتقل القدرات التنافسية في الاخير . ففي الحين الذي تخصص فيه دول الشمال ما يقرب من (2%) من ناتجها المحلي لاغراض البحث والتطوير ، لم تخصص دول الجنوب الانسب ضئيلة لا تتجاوز (0, 5%) لهذا الغرض .[3] (ناهيك عن مدى المبلغ الصادر عن ناتج محلي مثل الناتج المحلي الاميركي بنسبة (2%) ، والمبلغ الصادر بنسبة (0, 5%) عن ناتج محلي في دولة من دول الجنوب). الامر الذي يجعل حالة البحث والتطوير تجد انتكاسة كبيرة في الكثير من دول العالم النامي التي يتفشى فيها الفساد لاسباب عديدة . لذلك تذهب كل الجهود لتحقيق امكانات الابتكار (الركيزة الاساس لتحقيق التنافسية) ادراج الرياح عندما تلحظ تلك الحالة المتدنية . ففي افريقيا (على سبيل المثال) ليس هنالك من قطاع حكومي او قطاع خاص ينفق لاجراء بحوث تقنية بايولوجية مكلفة لانواع نبات (القريسة) كي تباع لمزارعين فقراء على اراض هامشية في العديد من بلدان القارة السمراء مما يفقد الانتاج الزراعي امكانات متاحة للتطوير .[4] وهو المثال الذي يظهر أهمية التمويل العام لقضايا

---

[1] - ناصر عبيد الناصر / م س ذ / ص 85 .

[2] - م . ن

[3] - UNDP المكتب الاقليمي للدول العربية / تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 / عمان / 2002 / ص 67 .

[4] - UNDP / تقرير التنمية البشرية لعام 2001 / مصر / مركز معلومات قراء الشرق الاوسط / 2001 /ص 109 .

البحث والتطوير وضرورة قيام صناع السياسات الاخذ بزمام المبادرة وتزعم هذه الحركة والعمل على التطوير بغية تحقيق اقصى قدر من الفوائد لخدمة بلدانهم .

من كل ما تقدم نخلص الى القول ان التنافسية مبدأ ساد تداوله في العقود الاخيرة وتزامن مع بروز مفهوم العولمة وهو يعتمد على الكثير من آلياتها في عمله كألاستفادة من حرية الاستثمار، وتخصيص القطاع العام واستخدام طرق التجارة الاليكترونية أي (اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في العمل الاقتصادي) وقد يكون من الممكن بحسب تجارب دول نامية الاستفادة من هذا المبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي والامتداد للتنافس في الاسواق العالمية . ألا ان للتنافسية خطوط كثيرة تقاطعها فعلى الرغم من انها تساهم عندما تكون هناك اسواق لها في الحد من الفساد ، فأن هذا الاخير يضرب الكثير من المرتكزات الواجب على الدولة انشائها للوصول الى تنافسية مقبولة حينما يعطل التنمية والاستثمار ويحد من البحث والتطوير ، الامر الذي يوجب ايجاد آليات عمل تشفف الاعمال الخاصة بالانتقال لاقتصاد السوق ، وطرح عقود الاستثمار ، وكذلك تخصيص الموارد للبحث والتطوير كي يرتقي حال البلاد الى وضع افضل يسهم في استئصال الفساد . بعد ذلك سنتحول لتسليط الضوء على محور آخر من التنافس يتقاطع مع ما اوردناه هو التنافسية السياسية .

ب. محور التنافسية السياسية :-

تعد التنافسية السياسية واحدة من المرتكزات الاساسية لارساء الحكم الرشيد حيث انها ومن خلال آليات عملها تضمن شرعية النظام السياسي القائم ومدى قبوله الشعبي ، فضلا عن تلك الروح السلمية في المنافسة بين الحكام والمحكومين التي بوجودها تظهر مدى الثقافة السياسية العالية التي يتمتع بها المجتمع ، في ظل وجود فعالية للمؤسسات القانونية وشفافية في العمل الحكومي وآليات صالحة للمساءلة بالاضافة الى نطاق واسع لممارسة الحريات المدنية والسياسية .

الامر الذي يجعل من (النظام التنافسي) نظاما يتجنب احتكارات القوة حين تمثل المنافسة الخط الاول في الدفاع ضد كل شكل من اشكال الاحتكارات المشار اليها [1] ، وبالتالي لا يسمح هذا النظام للانحراف بالتغلغل في اوصاله بشكل كبير حيث ان ميكانيزمات عمل هذا النظام تساعد في كشف الانحراف والسعي الى لفظه خارجا عن طريق اسلوب العمل التنافسي الرشيد . حيث ان الاجواء التنافسية ترفع من الرهانات وتقلل احتمالية الفساد لابل الاكثر من ذلك تصبح التنافسية هي الرقيب الاول على ذلك .

ان مثالا بسيطا دارجا في كل الديمقراطيات يعطي دليلا واضحا عن مدى اهمية (النظام التنافسي) في استئصال شأفة الفساد ، ففي الوقت الذي يسير كل مشارك في العملية السياسية نحو صندوق الاقتراع اما ناخبا او مرشحا . سيكون ذلك الصندوق هو الفيصل بين اولئك المتنافسين وسيعطي كل ذي حق حقه اذا ما كانت العملية الانتخابية تتسم بالشفافية والنزاهة التامة . حيث ان ذلك الصندوق هو من يمارس آلية المساءلة الحقيقية وسيقصي كل منحرف عن ان يكون الاكثر اصواتا في داخله ، وسيعيد لذلك الناخب حقه في التصويت الى غيره ، فمن غير قوة محتكرة للعملية السياسية ستعطي التنافسية ثمارها في بناء الحكم الرشيد وتعزيز اقامة العدل في مجتمع التنمية البشرية المستدامة المنشود . على اساس حق كل مواطن في اختيار من يريد ، وحق الكل في اختيار الاصلح .

من خلال ما سلف وفي نهاية المطاف وعبر ثلاثة محاور نخلص الى ان التنافسية الاقتصادية يمكنها خلق اسواق متنافسة تلفظ كل عمل منحرف الى الخارج ، وان التنافسية السياسية تضمن وصول الاصلح الى سدة الحكم .

وبالتحالف بين كلا الانموذجين للتنافسية (السياسي والاقتصادي) يمكن ان يستأصل الفساد من بؤره ، ويحد من تنافسيته المقيتة التي تسعى بفعل النهابين والفسدة لان يكون مستواها في اعلى درجاته بينما يحاول المصلحون الحد منه وجعله في اوطأ نسبة وهو ما تساعد عليه الانموذجات المشار اليها في التنافسية بفعل آلياتها في المراقبة ومكافحة الفساد . بعد كل ما تقدم من عرض للتنافسية بمختلف اشكالها ننتقل الى آلية اخرى تعاكس الفساد هي آلية الحكم الصالح .

[1] - مصطفى كامل السيد / الفساد والتنمية / م س ذ / ص ص 19 - 35 .

خامسا – الحكم الصالح / :-

عند الشروع في الحديث عن الحكم الصالح وبروزه كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية البشرية الشاملة المستدامة ، يمكننا القول الى ان المصطلح المذكور ولد مع الدعوات الجديدة لاعادة بناء الديموقراطية ، وتبني الاصلاحات الاقتصادية على اساس اقتصاد السوق واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص ، بالاضافة الى المطالبة بزيادة حجم مشاركة الجمهور في العملية السياسية والاقتصادية من خلال تجمعات مجتمعية ناطقة بأسمه ومعبرة عن رأيه هي منظمات المجتمع المدني التي تعد اللبنة الاساس في بناء مجتمع التنمية المستدامة المذكور ، في ظل أطر عمل تتسم بالشفافية والمساءلة والتعاون في اقامة العدل لتحقيق مصلحة عموم الافراد .

لذلك يعرف الحكم الصالح على انه :-

((نسق من المؤسسات المجتمعية ، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما ، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس)) على حد تعبير الدكتور نادر فرجاني [1] .

او هو ((ممارسة القوة في مجموعة متنوعة من محيط وبيئة المؤسسات بهدف التوجيه والسيطرة وتحديد وتنظيم الانشطة بما يخدم المواطنين)) [2] .

وهي التعاريف التي بموجبها نستشف ان الحكم الصالح ما هو الا (عنصر من عناصر قوة الدولة اذا ما أقترن مع الشفافية والمساءلة) كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمعات وتحقيق الكثير من المميزات التي منها :-

(الشرعية) ، (حرية انشاء الروابط والجمعيات) ، (المشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير) ، (وجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة) ، (اعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الادارات) ، (توفير المعلومة الصحيحة) ، (فاعلية ادارة القطاع العام) بالاضافة الى التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني)[3] التي بوجودها تتمكن المؤسسات والجمهور من

---

[1] - لمزيد من التفصيل حول الحكم الصالح / انظر / نادر فرجاني / الحكم الصالح رفعة للعرب في صلاح الحكم في البلدان الاتية / المستقبل العربي / العدد 256 / حزيران / 2000 / ص 4 وما بعدها .

[2] - حول الشفافية والمساءلة وحسن الحكم في الغرب / انظر / غادة موسى / الشفافية والمساءلة في المانيا بعد الوحدة / في كتاب الفساد والتنمية / م س ذ / ص 86 .

[3] - لمزيد من التوضيح / راجع / UNDP / رؤية جديدة لنظام ادارة الدولة والمجتمع / نيويورك / مكتب تطوير سياسات التنمية / 1997 / ص 8 .

مراقبة الانحراف والحد منه وتحجيمه وهو الاخطبوط الذي يهدد بأذرعه غير النزيهة رشادة (نسق الحكم الصالح) والحد من قدراته في خدمة المجتمع .

سادساً :- قياس الفساد

ترى العديد من التوجهات الحديثة في الدراسات السياسية ، والاجتماعية . ان اللجوء الى الاحصاءات والمقاييس في تحديد اسباب بعض الظواهر السلبية ، ومديات انتشارها في المجتمعات ، يسهم الى حد بعيد في نجاحات تحققها تلك الدراسات للحد من او تجاوز الاثار غير الحميدة التي تعززها الظواهر المشار اليها في العديد من دول العالم .

ولعل نزوع الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد غالوب في اجراء مسوحات وانشاء بارومتر لقياس الفساد ، الذي يعد ظاهرة سلبية تلقي بضلالها (على العديد من مفاصل الدولة) واحدة من المحاولات الجادة الساعية بعلمية للوقوف على مكامن الانحراف وتحليل اسباب تكوينه من خلال استقراء اراء الجمهور او الرصد المباشر للسلبيات من خلال عديد الوسائل المتاحة للتعرف على المشكلات ولعل من اهمها اجراء المسوحات في المضمار موضوع البحث . التي تعقبها مراحل مهمة لتحليل البيانات واستنباط الافكار لاستئصال هذا الوباء الخطير او تحييده عبر اشكال من التعاضد بين الهيئات المذكورة من جهة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال من جهة اخرى ثانية .

لذلك وتأسيسا على ما شرعت به تلك المؤسسات من وسائل حديثة للتحري والكشف عن الفساد اولا ، ووصف العلاج الناجع بناء على ذلك ثانيا .تصاعدت وتائر الدفع والتحفيز لدى الباحثين في دراسات الشفافية والحكم الصالح للتفكير

بأسلوب علمي وجاد لانشاء (مقاييس للفساد) تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق المبحوثة التي ينشدون ابداء الافكار بصددها للتخفيف من وطأة الفساد فيها . طبقا لمدخلات خاصة باستشراء الفساد في تلك البقع ، تختلف عن غيرها من المدخلات التي ينمو في كنفها الفساد في بقع اخرى من بقاع الارض . الامر الذي حمل هذه الدراسة للادلاء بدلوها في هذا المجال بغية تحديد مقياس للظاهرة يقوم على اراء الجمهور عبر مجموعة من الاسئلة الاستبيانية التي تحاكي الواقع الراهن ، وتكشف النقاب عن اهم المؤسسات او المفاصل التي يجب تشفيف عملها ومكافحة الفساد فيها ووضعها في ذات الوقت امام الجمهور نفسه والحكومات وكل المنظمات والهيئات المهتمة كي يتم النهوض بالمجتمعات نحو درجات تهيىءالى واقع افضل من واقع اليوم .

على ان لايكون المقياس المذكور الا رافدا ادراكيا ياخذ بعين الاعتبار الخصوصية ونسق القيم السائد في المجتمعات عند محاولات التعرف على الظاهرة للوهلة الاولى كما اسلفنا ، و لايحل بديلا ناجعا مطلقا عن ضرورات القياس الموضوعي للظاهرة في مراحلها المتقدمة لما للاسلوب الاخير من اهمية قصوى لتحديد ابعاد الظاهرة باسلوب علمي يقترب من الواقع الى حد كبير ، ذلك لان ظاهرة الفساد ذات طبيعة مستترة تجعل من عملية اماطة اللثام عنها وكشفها بيسر من الامور العصية الى حد بعيد.

مايحمل الدراسة على طرح اسئلة من خلال الانموذج المرفق ، قد لا تكون الاستبيانات الدولية او في بقاع اخرىمحددة من المعمورة قد اخذتها على محمل الجد ، لكنها باعتقادنا تنال الكثير من اهتمام المواطن العربي على مستوى رقعتنا الجغرافية:-

فعلى سبيل المثال / ان المواطن العربي اليوم ، لا يعرف مدى صلاحية ما يأكل هو ، ويأكلون اطفاله من اطعمة معلبة ومستوردات غذائية ، مما يجعل

استشراف الفساد في مؤسسات السيطرة النوعية والرقابة على الاغذية من اهم مايجب ان يقاس بالنظر لكونه يتعلق باستمرارية الحياة لدى الفرد . مما يجعل هذا المؤشر يأتي اولا دونا عن مؤشرات قياس الفساد في الاحزاب السياسية التي لا تعني شيئا للمواطن العربي لانعدام فاعلية تلك الاحزاب ان وجدت في ظل الحزب الحاكم من جهة ، وضعف التنافسية السياسية والمشاركة في الوطن العربي من جهة اخرى ثانية . لاسيما في ظل حكومات اسرية ، او جمهوريات توارثية ، او نظم تداولية تنطوي على الكثير من العقبات والمأزق.

جدير بالذكر ان استفحال الفساد في مؤسسات تلتصق بالعقائد التي يحملها الجمهور ، لهي اكثر اهمية واكبر وقعا من الاهتمام بالفساد في مفاصل اخرى ، ذلك لان عقائد الحصول على قنينة خمر لمواطن يقطن احد احياء العاصمة الروسية الراقية التي يصل فيها بدل ايجار شقة من غرفتين لمدة شهر واحد الى خمسة الاف دولار اميركي ، هي غير العقائد لمواطن يقطن احد الاحياء في مدن الصفيح قطعا.

بعد كل ما تقدم تحاول هذه الورقة وعبر الانموذج المصمم (بجهد اولى فردي) الاقتراب من الواقع جهد الامكان ، ووضع مؤشرات اخرى تتعلق بالدخول وارتباطها بالفساد ، وكيف هو حال الديموقراطية والحكم الصالح ممثلا برؤية الافراد للخروج بنتائج تفيد بشكل او بأخر الوقوف على مخاطر الظاهرة في الوطن العربي وبناء فكرة اولية تخدم بشكل بسيط جهود كبيرة ينبغي حشدها للحد من الفساد .

عبر المحاور سالفة الذكر التي تعرضنا فيها للفساد ومضاداته نجد ان خلاصة القول تكمن في كون الفساد اصبح ظاهرة عالمية تلقي بأثرها السيء على البلدان ، توصلت الدراسات الحديثة الى علاجها بالشفافية والمساءلة وحسن الحكم بالاضافة الى تفعيل آليات التنافسية (الاقتصادية

والسياسية) كعنصر مساعد يعمل على تسريع التفاعل بين الشروط الثلاث المذكورة من اجل زيادة تأثير ذلك العلاج . (كما اثبتت الحقائق الملموسة في غير دولة من الدول التي سبق وان تطرقنا اليها) .

الا ان ما يعنينا هنا هو التأكيد على محور الشفافية التي بدونها لا يمكن ان تعمل الشروط الاخرى بفاعلية وسرعة ، كما بينا عند استعراضنا لانماط الشفافية ومسارات عملها . التي تجد فيها هذه الورقة العامل الاكثر اهمية الواجب ان تتبناه الدول العربية نظرا لكون كل الاسباب التي تم التطرق اليها في استشراء الفساد عربيا مردها الى ضعف آلية الشفافية في عمل الحكومات العربية . بالنظر لكون المساءلة بكافة صورها ترتكز الى حد بعيد على معطيات الشفافية لتمارس مهامها .

لذلك توصي هذه الورقة بضرورة اعادة هيكلة المؤسسات العربية ، وايجاد نظم للرقابة على المؤسسات تكون باكورة اعمالها تشفيف العمل الحكومي ، تتألف من اعضاء من الهيئات التشريعية والهيئات القضائية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاكاديمية للاستقادة من اسلوب التعاون العلمي والفني للحد من اثار الظاهرة وعلى وفق توصيات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد . كما ينبغى الاستفادة من الخبرة المتراكمة في هذا المجـــال لدى منظمة الشفافية الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة ، والاتحاد الدولي للبرلمانات ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، في تنظيمها واعدادها للمقاييس للتعرف على ابعاد الظاهرة وحجم تاثيرها. كونها مؤسسات عريقة في مجال مكافحة الفساد .

بالاضاقة الى ذلك تلزم الحاجة تبني مفاهيم اصلاحية ياتي في مقدمتها مفهوم (مكافحة الفساد بالاصلاح واعادة التأهيل افضل بكثير من العقوبة والتقصير) بالاعتماد على ستراتيجيات حديثة لمكافحة الفساد تستفيد من خبرات (الثورة التكنولوجية ، ودراسات علم النفس ، والكيمياء الحياتية ، والعلوم الطبية ، وعلم الجرائم ، فضلا عن الاساليب الاكاديمية والدينية الحديثة في اعادة اصلاح

الذات) كأساليب مضافة للاساليب المعروفة في استئصال الفساد. لما لها من منعكسات ايجابية تسهم في تغيير القناعات واكتساب الافراد الادراك النفسي الطويل الاجل /كبديل عن الحلول القصيرة والمبتورة في معالجة المشكلات وصنع السياسات العشوائية.

فضلا عن ذلك لابد من الاخذ بعين العناية وعلى محمل الجد بان الفساد بكل صوره واشكاله يفضي الى زيادة الغلظة بين افراد المجتمع الواحد ، ويرفع من وتائر التهميش والاقصاء وهدر الحقوق التي قد تتسبب في تفاقم حالات العنف ، والخروج عن الاسس السليمة للدولة القانونية . واستفحال الانقسام الشعبي وتفاقم الولاءات الفرعية ، وبروز مظاهر المواطنة المنقوصة التي تضر بالمصلحة العامة من جهة وتضعف الحس الوطني لعموم الجمهور من جهة اخرى ثانية.

في عين اخرى يتطلب العمل على تعزيز الشفافية وجز ناصية الفساد ضبط ايقاعات الثقافة ومسارات القلم المثقف على وفق بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان لاسيما التي تتناول الحقوق الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو حر لايرأي ولا يداهن ولاينحاز لكفة ما ، لما في ذلك من اهمية بالغة في تصويب رسم وتنفيذ وتقويم السياسات العامة الناجحة والكفئة التي تعد الاساس القويم لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد .

ملحق رقم (1) لقياس القطاعات الاكثر فسادا على مستوى الدولة وتأثيرها على حياة المواطن .
(طبقا لمقياس ليكرت)

ما مدى انتشار الفساد في القطاعات التالية ؟

ت	برأيــك	مستشري	منتشر	لا رأي	غير ملاحظ	خال من الفساد بشكل تام
1	دوائر السيطرة النوعية					
2	في دوائر اصدار تصاريح البناء والفحص					
3	في ادارات الاوقاف والحج والعمرة					
4	مشاريع الامم المتحدة					
5	في الجمارك والضرائب					
6	في المؤسسات الصحية الرسمية لدى الاطباء لدى الكادر التمريضي لدى الصيادلة					
7	الجيش					
8	الشرطة					
9	المحاكم					
10	التعليم العالي					
11	التربية					
12	قطاع الاتصالات					
13	خدمات الكهرباء					
14	خدمات الماء					
15	القطاع الصناعي والتجاري					
16	الخدمات البلدية الاخرى					
17	القطاع الزراعي					
18	في مجلس الوزراء					
19	في المجلس النيابي					
20	في دوائر اصدار جوازات السفر والوثائق الرسمية الاخرى					
21	القطاع السياحي					

ملحق رقم (2) (للعلاقة بين الديموقراطية والحد من الفساد)

مقدار الدخل ( ) لاحظ النقطة (2 . ب)

1- الحالة الزوجية والعائلية :-
اعزب متزوج ارمل مطلق

2- أ- عدد افراد الاسرة ( ) هل انت مكلف باعالتهم ( )
ب- اذا كان هنالك من يعيلك اذكره ( ) مقدار مبلغ الاعالة التقريبي ( )

3- ماذا تعمل :- طالب موظف حكومي موظف اهلي
تاجر كاسب عاطل اخرى

4- المستوى الثقافي :- امي يقرأ ويكتب ابتدائي اعدادي
ثانوي جامعي دراسات عليا

ت	سؤال الاستبيان	نعم	لا	لا رأي
1	هل تعتقد انك في بلد يطبق الديموقراطية ؟			
2	هل تعتقد ان هنالك شفافية ؟			
3	هل تعتقد ان هنالك مساءلة ؟			
4	هل تعرف معنى الفساد ؟			
5	هل تعرف شيئا عن موازنة بلادك ؟			
6	هل انت عضو في منظمة مجتمع مدني ؟			
7	هل تدلي برأيك لدى الحكومة بصراحة تامة وبشكل تتقبله الحكومة ؟			
8	هل ساهمت بحملة انتخابات عن قناعة ؟			
9	هل ان الصحافة ووسائل الاعلام حرة في بلدك ؟			
10	هل القضاء يتقبل شكوى المواطن ويحلها			

	بنزاهة ؟			
11	هل انت عضو في حزب سياسي علني ؟			
12	هل انت عضو في جمعية علمية ؟			
13	هل منظمات المجتمع المدني فاعلة في مساءلة الحكومة ؟			
14	هل الاحزاب فاعلة في مساءلة الحكومة ؟			
15	هل الاحزاب مجازة بقانون في بلدك ؟			
16	هل البرلمان فاعل في مساءلة الحكومة ؟			
17	هل بأعتقادك ان الفساد يشكل خطورة في بلدك ؟			
18	هل تعتقد ان الفساد سيزداد مستقيلا؟			
19	هل يؤثر الفساد على قيم المجتمع في بلدك ويؤدي الى اختلالها ؟			
20	في ظل ظروف بلدك الحالية هل تعتقد ان الفساد يحل الكثير من المشكلات في الدوائر الرسمية ؟			
21	هل تعتقد بانه مع القليل من الفساد يمكن تحقيق التنمية وتوفير الخدمات؟			

ملاحظة / - بالنسبة للسؤال الرابع / اذكر ثلاثة انواع من الفساد تعرفها
1- 2- 3-
- بالنسبة للسؤال الثامن / اذكر آخر ثلاث حملات للانتخابات
1- 2- 3-

Transparency and controlling corruption

Dr E. A. Dawood*

Abstract:

Through the changes that the world has witnessed in the past few years, and as a result of suffering from the negative effects of the phenomenon of corruption, which has escalated according to those changes.
Many of studies found that main points which guide to reform and to reduce the effect of corruption around the world worked in three dimensions:

1. (Transparency)
2. (Accountability)
3. Economic and political (competitive)

Which play the very important role in society to rebuild the good-governance in all institutions, and empowerment people to gain the fruit of sustainable human development. Through measurement one of the most bad phenomenon in the history.

For all complex-relations above. This paper wrote.

* Al-Nahrain University